العرب
الإثنين 2021/11/22
السنة 44 العدد 12248

دول الخليج تسعى إلى مضاعفة حصتها في السوق العالمية للبتروكيمياويات

2.3 مليار طن حجم الطلب المتوقع على المشتقات النفطية بحلول 2026

أريد الاستفسار عن تكنولوجيا تشغيل المصافي

يرجح محللون أن تتسارع وتيرة أعمال قطاع التكرير والبتروكيمياويات الخليجي خلال السنوات المقبلة في ظل الطموحات بمضاعفة حصته في السوق العالمية، خاصة بعد أن شرعت حكومات المنطقة في اعتماد خطط مرحلية لتنمية هذه الصناعة بغية زيادة المبيعات وبالتالي تحصيل المزيد من الإيرادات.

دبي – تتزايد المؤشرات على أن دول الخليج ستواصل استثماراتها في قطاع التكرير والبتروكيمياويات، كوسيلة للتحوّط في مواجهة التقنيات التكنولوجية الجديدة، مثل الطاقة الشمسية رخيصة الثمن، والتي قد تؤدي إلى تراجع الطلب على النفط والغاز.

وتوقع خبراء القطاع خلال معرض "عرب بلاست 2021" الذي أقيم بمركز دبي التجاري العالمي للمؤتمرات والمعارض وهو ثاني أكبر تجمع عالمي لصناعة البلاستيك والبتروكيمياويات ارتفاع الطلب على منتجات التكرير بوتيرة أسرع في السنوات المقبلة.

وتحظى الاستثمارات الخليجية في الأسواق الإقليمية والعالمية التي تتجاوز المليارات من الدولارات في مجالات البتروكيمياويات والتكرير والتوزيع والتخزين والكيمياويات بدفعة قوية بفضل الشراكات الاستراتيجية المبرمة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

وأكد رشيد مبيض مدير المعرض أن هناك إجماعا من قبل المختصين على أن الإصلاحات الاقتصادية في دول الخليج ستسهم في رسم ملامح مستقبل قطاع البتروكيمياويات في العالم.

ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية قوله إن "المعرض كان فرصة لتبادل الخبرات واستكشاف أفضل الممارسات بالنسبة إلى قطاع التكرير الخليجي حتى يتمكن من فتح آفاق استثمارية أكبر بما يعود بالنفع على دول المنطقة".

> **84.1**
> مليار دولار إيرادات قطاع التكرير الخليجي في 2018 وتطمح حكومات المنطقة لمضاعفتها

ومن المرجح أن يشهد قطاع البتروكيمياويات نموا كبيرا خلال السنوات الخمس المقبلة ليصل إلى أكثر من 2.3 مليار طن في عام 2026 خصوصا مع دخول 1158 مصنعا جديدا للتشغيل بحلول عام 2030.

وتسعى السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت إلى توسيع طاقتها من المنتجات المكررة والبتروكيمياويات، إضافة إلى تطوير وحدات تسويقية لتصدير الإنتاج إلى الخارج وتوسيع حصصها في السوق العالمية.

وثمة مساع من المنتجين الإقليميين إلى دمج أعمالهم وتعزيز تنافسيتهم العالمية، إلى جانب توسيع قدراتهم الإنتاجية في الأسواق العالمية الرئيسية التي تشهد معدلات نمو مرتفعة.

وتستهدف السعودية وفق رؤيتها 2030 أن تكون الأولى في إنتاج وتصدير البتروكيمياويات في العالم خلال السنوات السبع المقبلة على الأقل، خاصة مع تنفيذها خطة لزيادة إنتاجها بنسبة 20 في المئة سنويا في المجال، بإنشاء مشروعات جديدة.

كما تخطط دولة الإمارات لرفع إنتاجها من البتروكيمياويات إلى الضعف تقريبا بحلول عام 2025، خاصة مع توقعات ارتفاع الطلب عليها بين 10 و15 في المئة خلال العام المقبل.

وترجح الإمارات أن يصل حجم عائدات مبيعات صناعة البتروكيمياويات الخليجية إلى 100 مليار دولار مقارنة بنحو 72.5 مليار دولار خلال عام 2019، وهو ما يشكل تقريبا اثنين في المئة من إجمالي قيمة مبيعات الصناعة العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن حجم إنتاج دول الخليج من البتروكيمياويات وصل في 2019 إلى نحو 175 مليون طن تشكل 8.5 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي.

ويقول الاتحاد الخليجي للبتروكيمياويات والكيمياويات (جيبكا) أن قيمة الاستثمارات المرتبطة بقطاع الصناعات الكيمياوية في تطور جراء الدعم الكبير المقدم من أنشطة الاندماج والاستحواذ وصفقات المشاريع المشتركة، التي كانت الشركات الخليجية طرفا فيها.

ويشير هذا الاتجاه إلى احتمالية أن تشهد أنشطة الاندماج والاستحواذ خلال السنوات المقبلة نموا ملحوظا في المنطقة، وهو ما سيدعم أعمال هذه الصناعة والشركات التي تعمل في المجال مثل أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية وشركة البترول الوطنية الكويتية.

وفي العام 2018، حقق قطاع البتروكيمياويات الخليجي إيرادات بلغت 84.1 مليار دولار حيث بلغت إنتاجية القطاع نحو 174.8 مليون طن لترتفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلى 2.8 في المئة.

ويحتل قطاع البتروكيمياويات المرتبة الثانية في الاقتصادات الخليجية وهو أكبر القطاعات الإنتاجية غير النفطية، حتى بات يشكل أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية وموردا أساسيا للصناعات البتروكيمياوية في العالم، إلا أن دول الخليج تتفاوت من دولة إلى أخرى في اعتمادها على هذا القطاع الحيوي.

وكانت مؤسسة إرنست آند يونغ قد أشارت في تقرير "محفزات النمو يتناول توقعات الاقتصادات الخليجية بحلول 2030"، إلى أن الطلب على الصناعات البلاستيكية والأسمدة والمعادن من المرجح أن يستمر في النمو في السنوات المقبلة، وهي الصناعات التي تسعى دول الخليج إلى تطويرها اعتمادا على توافر الطاقة الرخيصة.

تداول تخطط لجمع مليار دولار من طرح حصة للاكتتاب العام

الرياض – اقتربت مجموعة تداول السعودية، مشغل بورصة الرياض (تداول)، من طرح حصة للاكتتاب العام في سوق الأسهم المحلية لتنضم إلى قافلة طويلة من الشركات المملوكة للدولة التي تحاول جذب المستثمرين إلى سوق المال المحلية.

وحددت مجموعة تداول نطاقا سعريا استرشاديا للطرح العام الأولي يشير إلى أنها قد تجمع ما يصل إلى 3.78 مليار ريال (1.01 مليار دولار) من العملية.

وقالت تداول في إفصاح للبورصة أشارت إليه وكالة الأنباء السعودية الرسمية الأحد إن "تداول السعودية تعتزم بيع 36 مليون سهم في نطاق سعري بين 95 و105 ريالات (25.3 و27.9 دولار) للسهم"، بما يمثل مئة في المئة من إجمالي أسهم الطرح، على أن يكون التخصيص النهائي بعد انتهاء فترة اكتتاب الأفراد.

ويمثل إجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب 30 في المئة من رأس مال الشركة التي تأسست في 2007 والبالغ 320 مليون دولار. وستذهب عائدات الاكتتاب إلى صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) المساهم الوحيد في البورصة.

وسيُخصص الاكتتاب بواقع 70 في المئة أي 25.2 مليون سهم للمؤسسات والشركات، و30 في المئة أي 10.8 مليون سهم للأفراد.

وتستمر فترة عملية بناء سجل الأوامر ستة أيام اعتبارا من الأحد وتنتهي الجمعة المقبل، بينما ستبدأ فترة اكتتاب الأفراد اعتبارا من الثلاثين من هذا الشهر ولمدة ثلاثة أيام.

وتأتي خطة الإدراج بعد طفرة في نشاط الطرح العام الأولي في أكبر اقتصادات المنطقة العربية في أعقاب طرح عملاق النفط أرامكو في 2019 الذي جمع 29.4 مليار دولار، وهو أكبر طرح في العالم. وبات تقييم الشركة عند أكثر من تريليوني دولار.

وتمثلت أبرز الطروح الأولية هذا العام في طرح شركة أكوا باور بقيمة 1.2 مليار دولار، وكذلك طرح شركة الاتصالات السعودية لوحدتها الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات الذي جمع حوالي 966 مليون دولار.

> **30**
> في المئة من أسهم مجموعة تداول البالغ رأس مالها 320 مليون دولار سيتم إدراجها

وتشير بعض التقديرات إلى أن قيمة الشركات المدرجة في بورصة تداول تبلغ حوالي 2.7 تريليون دولار، وهو ما يجعل سوق المال السعودية الأكبر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال خالد الحصان الرئيس التنفيذي لمجموعة تداول في وقت سابق إن "البورصة السعودية تحولت إلى شركة قابضة وسيتم تغيير اسمها إلى مجموعة تداول السعودية قبيل طرحها العام الأولي المقرر هذا العام".

وتضم تداول أربع شركات تابعة، هي تداول السعودية (سوق الأوراق المالية)، وشركة مركز مقاصة للأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، وشركة وامض الجديدة والمتخصصة في الخدمات والحلول التقنية القائمة على الابتكار.

نمو الأصول الاحتياطية العمانية بواقع 8.5 في المئة

مسقط – أظهرت بيانات حديثة لمركز الإحصاء العماني ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى السلطنة في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة 8.5 في المئة على أساس سنوي مستفيدة من انتعاش أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

وتجاوز إجمالي الأصول الأجنبية في البنك المركزي العماني بنهاية شهر سبتمبر الماضي سبعة مليارات ريال (18.2 مليار دولار) بعدما كان في الفترة ذاتها من العام الماضي عند نحو 16.9 مليار دولار، مما يمنح السلطات الكثير من الهوامش لتعزيز متانة نظامها المالي في ظل التحديات التي تواجه البلد.

وتضررت الدولة الخليجية، وهي إحدى أضعف دول المنطقة ماليا، بشدة جراء الصدمة المزدوجة لهبوط أسعار النفط وأزمة فايروس كورونا العام الماضي.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع إجمالي القروض والتمويل في البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ نحو 72 مليار دولار مقارنة مع 68.6 مليار دولار قبل عام، وفي المقابل انخفض متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض بواقع 0.1 في المئة.

ودشنت السلطنة إجراءات تقشفية العام الماضي ساعدتها في الحفاظ على الوصول إلى أسواق الدين الدولية قبل استحقاقات ديون تبلغ حوالي 11 مليار دولار هذا العام والعام القادم.

ومنذ انهيار أسعار النفط في 2014 قفزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 15 في المئة في 2015 إلى 80 في المئة العام الماضي بينما تعثرت خطط لتنويع الاقتصاد.

وكان صندوق النقد الدولي قد كشف في شهر يوليو الماضي أن سلطنة عُمان طلبت منه تقديم مساندة فنية لمساعدة الحكومة على وضع استراتيجية للدين متوسطة الأجل وتقوية إطار ماليتها العامة.

وبينما تريد الحكومة تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2025 لا تزال المالية العامة في البلاد عرضة للخطر حيث تواجه عمان آجال استحقاق ديون خارجية تبلغ قرابة 11 مليار دولار خلال الفترة من 2021 إلى 2022.

ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد المحلي من الآثار المترتبة على الجائحة، فقد ينمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للسلطنة بنحو 2.5 في المئة بنهاية هذا العام مرتفعا على المدى المتوسط لنحو 3 في المئة.

كما من المؤمل أن يتحسن ميزان المدفوعات المالية والخارجية إلى حد كبير على المدى المتوسط، مع توقعات بتحسن رصيد المالية العامة مسجلا عجزا بنسبة 2.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي هذا العام ومنخفضا عن مستويات 2020 مع توقعات بتحسن الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق وانخفاض في الدين العام على المدى المتوسط.

تمويل يكفي لمستلزمات اليوم

شركة إماراتية ناشئة تدشن خدمات السيارات ذاتية القيادة في الشرق الأوسط

أبوظبي – كشفت مصادر مطلعة الأحد أن إحدى كيانات شركة مبادلة للاستثمار ستدشن باكورة خدمات السيارات ذاتية القيادة في منطقة الشرق الأوسط والثانية على مستوى العالم وهي خطوة تأتي ضمن مسار طويل لاستخدام هذا النوع من المركبات بما ينسجم مع التحول الرقمي وصداقة البيئة.

ودعمت مبادلة خطط مجموعة 42 أو كما يطلق عليها اسم "جي 42" وهي شركة ذكاء اصطناعي وحوسبة سحابية تأسست في أبوظبي في العام 2018 وتمتد عملياتها من الطاقة إلى الصحة لبدء التجارب لأول خدمة مشاركة دون سائق في الشرق الأوسط خلال هذا الشهر، بهدف طرح التكنولوجيا في نهاية المطاف في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

وذكرت وكالة بلومبرغ نقلا عن مصادر مطلعة قولها إن وحدة بيانات تابعة للمجموعة 42 ستبدأ بخمس سيارات في جزيرة ياس، التي تضم مضمار سباق الفورمولا 1 ومدينة ملاهي عالم فيراري.

وسيكون على متن السيارات ضابط سلامة لنقل الركاب بين تسع محطات، بما في ذلك الفنادق ومراكز التسوق. وستشمل المرحلة الثانية المزيد من المركبات في مواقع متعددة في جميع أنحاء أبوظبي.

وتتوقع "جي 42" التي وقعت في مارس الماضي اتفاقية لبدء تجارب المركبات ذاتية القيادة، إطلاق تطبيق استدعاء عند نشر البرنامج، وتخطط لإتاحة تقنية الأجهزة للشراء حتى يمكن تثبيتها على مركبات أخرى.

وكانت الشركة في فورة توظيف خلال العام الماضي، حيث ضاعفت عدد الموظفين إلى حوالي 1800 موظف ووافقت الشهر الماضي على دمج مراكز بياناتها مع مجموعة اتصالات.

ويأتي تفعيل هذه الخطوة بعد أيام من موافقة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي على اختبار المركبات ذاتية القيادة هذا الشهر.

واعتمد مجلس الوزراء الإماراتي في التاسع من الشهر الجاري منح ترخيص مؤقت للمركبات ذاتية القيادة من خلال مختبر التشريعات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

> مجموعة 42 ستبدأ بتشغيل 5 سيارات في جزيرة ياس وستطلق تطبيقا لطلب الخدمة

وجاء القرار في ضوء الجهود الحكومية المستمرة لتطوير قوانين توظيف التكنولوجيا الحديثة وضوابطها لخدمة الأفراد وتنمية مختلف القطاعات مع ضمان أعلى مستويات الأمان في تطبيقها وتوفير البيئة الآمنة لتطوير تقنيات المستقبل وتسريع عملية تطويرها، وبما يعزز المكانة الرائدة لدولة الإمارات ويرسخ إسهاماتها كأحد أكبر مختبرات التجارب الحكومية المستقبلية في العالم.

وكانت وزارة الداخلية وبالشراكة مع مكتب الذكاء الاصطناعي تقدمت بطلب لترخيص اختبار تقنيات القيادة الذاتية، حيث سيتم وضع ضوابط محددة وبإشراف مجموعة من الجهات الحكومية لتجربة هذه التقنيات في الدولة واختبارها.

وتستهدف العملية الوقوف على إمكانية تطبيقها بشكل دائم ورفع التوصية إلى مجلس الوزراء بالتشريعات الواجب استحداثها وتعديلها لتمكين استخدام هذه التقنيات مستقبلاً في الدولة.

وفي وقت سابق من هذا العام وقّعت شركة كروز، وهي وحدة السيارات ذاتية القيادة التي تدعمها شركة جنرال موتورز الأميركية ومعظمها مملوك لها، صفقة لبدء تشغيل سيارات الأجرة ذاتية القيادة في دبي في عام 2023.